Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 54, No. 1, 2027, 10345

Aspects of Changes in Socio-Economic Phenomena of the Jordan Valley Region from 1997 to 2020: A Case Study of Al Debab

Sahar Abdelkarim Al-Qudah**, Mohamed Fayez Tarawneh

Department of Sociology, University of Jordan, Amman, Jordan

Received: 8/1/2025
Revised: 1/2/2025
Accepted: 11/3/2025
Published online: 1/10/2026

* *Corresponding author:*
sahar.alqudahh@gmail.com

Citation: Al-Qudah, S. A., & Tarawneh, M. F. (2026). Aspects of Changes in Socio-Economic Phenomena of the Jordan Valley Region from 1997 to 2020: A Case Study of Al Debab. *Dirasat: Human and Social Sciences*, 54(1), 10345. https://doi.org/10.35516/Hum.2026.10345

© 2027 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives:This study aims to explore the socio-economic changes in Deir Alla, Jordan Valley, from the 1990s to 2020 by investigating shifts in agricultural income, resources, production techniques, the role of cooperatives, and the peasant lifestyle.

Methods:The study employs a qualitative approach using anthropological analysis tools, including participant observation, focused interviews, and open-ended interviews. The sample consisted of 51 interviews, including two focus groups.

Results:The findings reveal significant changes, including a shift from subsistence farming to market-oriented agriculture as family farming faced capitalist pressures. Farmers encountered extensive market competition under unfavorable conditions, including rising production costs, dominance of speculators and intermediaries, reliance on external labor, and the adoption of modern technologies. Many farmers became entangled in debt, forcing them to engage in trade with the Zionist entity. Small-scale farmers were particularly vulnerable, with 46% of respondents leaving agriculture due to sectoral changes. Investors increasingly left portions of their land fallow or exploited it in ways that diverged from traditional peasant practices. The role of cooperatives and farmers' unions declined significantly. The study anticipates that small-scale farming will continue to shrink while agricultural labor will shift toward leasing-based farming.

Conclusions:The study concludes that farming families strive to survive by minimizing production costs, passing down agricultural traditions, and preserving farming as a way of life. However, laws and agreements governing land, water, and production resources have largely neglected peasant production and the rural sector, exacerbating challenges for small-scale farmers.

Keywords: Jordan Valley, Deir Alla, Agriculture in Jordan, Rural Development, Rural Mode of Production, Speculative Institutions, Small Farmers.

جوانب من التغيرات في الظواهر الاجتماعية الاقتصادية لمنطقة وادي الأردن منذ 1997 وحتى 2020 (حالة منطقة الدباب)

سحر عبدالكريم القضاة*، محمد فايز الطراونة

قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، الجامعة الاردنية، عمّان، الأردن

ملخّص

الأهداف: هدفت الدراسة الكشف عن التغيرات في الظواهر الاجتماعية والاقتصادية في وادي الأردن-ديرعلا منذ التسعينات وحتى عام 2020 من خلال معرفة التغيرات في: وارد وموارد وتقنيات الإنتاج الزراعي، الجمعيات التعاونية، ونمط الحياة الفلاحي.

المنهجية: استخدمت الدراسة المنهج الكيفي بأدوات تحليل أنثروبولوجية وهي: الملاحظة بالمشاركة، والمقابلة المركزة، والمقابلة الحرة. وبلغ حجم العينة 51 مقابلة منها 2 مجموعة مركزة.

النتائج: وجدت الدراسة تغيرات بارزة في الظواهر منها: التحول من زراعة الكفاف إلى زراعة السوق؛ إذ شابت الزراعة العائلية أدوات الرأسمالية والمنافسة الموسعة في السوق بشروط غير عادلة من ارتفاع مدخلات الإنتاج وتسلط مؤسسات المضاربة والوسطاء واستخدام للتقنيات الحديثة واعتماد على العمالة، ما وضع الكثير من المزارعين في وحل القروض وأحوجهم للتجارة مع الكيان الصهيوني. تميل طبقة مزارعي الحيازات الصغيرة أكثر من غيرها لترك الزراعة أو بيع الأراضي إذ ترك 46% من العينة الزراعة إثر التغيرات في الوضع الزراعي، بينما تميل طبقة المستثمرين لترك جزء من الأرض الزراعية بورًا أو استغلالها بما لا يخدم الأنماط الفلاحية في منطقة الدراسة. تراجع دور الجمعيات التعاونية واتحاد المزارعين بشكل واضح. تتوقع الدراسة قابلية طبقة مزارعي الحيازات الصغيرة للانكماش أكثر من غيرهم، بينما ستتطور طبقة العمالة بأجر لطبقة ضمّانين بالمشاركة.

الخلاصة: خلصت هذه الدراسة إلى أن العائلات الزراعية تصمد بقدرتها على خفض تكاليف الإنتاج وتوريث المهنة والحفاظ على الزراعة كنمط حياة، وأن القوانين والاتفاقيات المعنية بتوزيع الأراضي والمياه وموارد الإنتاج وتسويقه أهملت الإنتاج الفلاحي والقطاع الريفي.

الكلمات الدالة: وادي الأردن، دير علا، الزراعة في الأردن، التنمية الريفية، أنماط الإنتاج الفلاحي، مؤسسات المضاربة، صغار المزارعين.

مقدمة

حتى مطلع التسعينيات، كانت الحكومة الأردنية تتكفل بتقديم البذور المدعومة للمزارعين، وتؤمن المياه بتكلفة مناسبة لهم. وكانت تحمي المنتج المحلي بفرضها جمارك على المنتجات المستوردة، مما مكّن المزارع من تسويق منتجاته في الأسواق المحلية، وتصديرها بمساعدة الحكومة. ومنذ بدء مشروع قناة شرق الغور الذي تضمن قانون الإصلاح الزراعي1959 ابتدأت بعض التغيرات الاجتماعية والاقتصادية بالظهور جزئياً من خلال التعديل المستمر لأنماط المحاصيل، وكان المحرك الدائم للتغيير إمدادات المياه، وعد هذا المشروع بفرص جديدة لتسويق المحاصيل، وإصلاح نظام حيازة الأراضي وتطوير البنية التحتية للتعاونيات الزراعية والخدمات الإرشادية لتوفير الإمدادات والائتمانات للمزارعين(Anbar, 1983). لكن هذه الوعود لم يُضمن تحقيقها لفترة طويلة.

كذلك ألقت الظروف الأمنية المستجدة التي أدت إلى إغلاق المعابر التسويقية عبر العراق وسوريا –بوابتا الأردن للتصدير- بظلالها على مزارع الحيازات الصغيرة، مع ما رافقها من أعراض تدهور في بنية هذا القطاع الحيوي في عدة أشكال منها، هيمنة دور الوسطاء على العمليات التسويقية للمنتوجات الزراعية، ضعف دور الجمعيات التعاونية، ازدياد عدد المزارعين الذين لا يستطيعون زراعة أراضيهم، نسب البطالة المرتفعة، وارتفاع مديونية المزارعين؛ كلها ظواهر تسعى هذه الدراسة للكشف عنها.

مشكلة الدراسة

يواجه القطاع الزراعي إشكالات واضحة، فمزارعو الحيازات الصغيرة سواءً كانوا ملاكا لها أو مستأجرين يشتكون من تراجع كبير وواضح في أوضاعهم المالية والاجتماعية الناجمة عن تدهور الوضع الزراعي، فالتزامات المزراع والزراعة كانت في الثمانينات تُؤدى بمبالغ بسيطة، أما في الوقت الراهن فقد أصبحت ديون متراكمة تلاحق المزارعين وتعيق تقدم الزراعة في مؤشرات التنمية، فتراجعها إلى 3% من الناتج المحلي كافية لتنحيتها عن القطاعات الإنتاجية.

كما أن الزراعة كطابع حياة وما تعلق بها من أنماط إنتاجية فلاحية وما يميزها من مظاهر اختلفت في الوقت الراهن، ما غيّر في ظواهر اجتماعية اقتصادية عدة تسترعي الاهتمام والدراسة.

تساؤلات الدراسة

تطرح الدراسة التساؤلات التالية حول التغيرات في ظواهر البنية الاجتماعية-الاقتصادية بعد 1997 وحتى الوقت الراهن في منطقة الدراسة:

1. ما هي التغيرات في وارد وموارد وتقنيات الإنتاج الزراعي؟
2. ما هي التغيرات في العلاقات ما بين الجهات الحكومية والجمعيات التعاونية والقطاع الزراعي؟
3. ما هي التغيرات في نمط الحياة الفلاحي؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى معرفة التغيرات في الظواهر الاجتماعية-الاقتصادية في منطقة الدراسة بعد عام 1997 إلى الوقت الراهن، وذلك عن طريق تحقيق الأهداف التالية:

1. معرفة التغيرات في وارد وموارد وتقنيات الإنتاج الزراعي.
2. معرفة التغيرات في العلاقات ما بين الجهات الحكومية والجمعيات التعاونية والقطاع الزراعي.
3. معرفة التغيرات في نمط الحياة الفلاحي.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها دراسة أنثروبولوجية، تسعى للكشف عن التغيرات التي طرأت على بنية المجتمع الريفي الاجتماعية- الاقتصادية من خلال معايشة ظروف المزارع اليومية وتتبع مشاكله الحياتية، فهي من الدراسات القليلة التي تدرس المجتمع في الغور بمنهج كيفي وأدوات تحليل انثربولوجي، والتي تستند إلى نظرية تدرس المجال الزراعي في دول العالم الثالث خصّيصًا.

المفاهيم الإجرائية

البنية الاجتماعية الاقتصادية الزراعية، وهي في هذه الدراسة:

1. أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية أو أنماط إنتاج الكفاف (نمط الإنتاج الإقطاعي متمثلا بالزراعة بالمحاصصة، ونمط الإنتاج العائلي الحر) وهي أنماط فيها الزراعة نمط حياة ومهنة أساسية.
2. أنماط إنتاج السوق (الاستهلاك) وفيها الزراعة ليست نمط حياة ولا مهنة أساسية.

الإطار النظري

تنظر النظرية الماركسية الحديثة، تمفصل أنماط الإنتاج إلى التوسع في النمط الرأسمالي في العالم الثالث بوصفه عملية حفظ وتدمير في الوقت نفسه لأنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية. حيث دمر النمط الرأسمالي القديم عبر استنزاف قوى العمل والموارد الخام، وفي نفس الوقت احتفظ بساحات لإنتاج المواد الزراعية وتطوير علاقات الإنتاج الجديدة مع قوى العمل مع الحفاظ على المواد الخام بأسعار منخفضة(Fitzgerald, 1983).

من جهته، توصل كاوتسكي في دراسته المسألة الزراعية إلى أن التطور الاجتماعي في الزراعة يسير في نفس الاتجاه الذي تتبعه الصناعة، مما يعني أن الجمعيات التعاونية على الرغم من كونها مؤشرًا للتقدم، هي في الواقع خطوة نحو الرأسمالية وليس نحو الإنتاج المشاعي. وأضاف أن الجمعيات لا تقلل من حجم الإنتاج الكبير بل تعزز تفوقه على الإنتاج الصغير في الزراعة. كما أشار إلى أن التفوق التقني للإنتاج الكبير يتفوق على الإنتاج الصغير، وأن استقرار الإنتاج الصغير يعتمد على العمل الشاق للمزارعين الذين يختزلون ضروریاتهم. وبالتالي، فإن حماية الفلاحين تعني حماية ملكيتهم التي تعتبر سببًا لفقرهم(Banaji,1980). ما دحض إمكانية تطبيق النظرية الماركسية على الزراعة، مؤكداً أن الفلاحين قد يعانون أكثر من غيرهم من نقص العمل المأجور وانتقال الأبناء للمدينة ومن مشكلات أكبر مثل الربا، والاضطهاد الضريبي، وإجهاد التربة، مقارنة بالعمال المأجورين. واستخدم مصطلح "تصنيع الزراعة" ليشير إلى تأثير العمل الصناعي على صغار الفلاحين وتطور الصناعات المعملية.

أضاف مياسو (Meillassoux, 1980) إلى هذه النظرية، إذ بين أعراض التغيرات التي تحدثها الرأسمالية في طريقها لمفصلة أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية، وبيّن أن ما يجب الاهتمام به هو التنظيم الاجتماعي للإنتاج ويعني به التنظيم الاقتصادي الذي يتكون من : من يعمل مع من؟ ولصالح من؟ أين تذهب منتجات العمال؟ ومن يدير هذه العملية؟ وكيف يعيد النظام الاقتصادي إنتاج نفسه؟

ومن التغيرات التي بيّنها: ينتج عن الإنتاج المكثف في الزراعة قطاع اقتصادي جديد يتمثل بمؤسسات المضاربة في السوق، إذ تفصل بين المزارع والمستهلك، وتتولى عملية بيع منتج المزارع في السوق المركزي. ووجود مجموعة كبيرة من الاختيارات في السوق، فلم يعد الموسم الزراعي ما يحدد نوع البضائع، والمستهلك أمامه العديد من الخيارات وأحد أهم أسباب ذلك الاستيراد والذي يؤثر على منتج المزارعين.

أما عما قدمه الطراونة في دراسة عنيت بتأثير الرأسمالية على الأشكال الاجتماعية للإنتاج الزراعي في الغور الأردني (Tarawneh, 2013)، فقد كشف عن التغيرات في علاقات الإنتاج و تأثير العوامل الداخلية والعالمية على أشكال الإنتاج حتى عام 1986، ومن العوامل المؤثرة التي توصل إليها: الهجرة الكثيفة والقسرية للفلسطينيين 1948، إدخال الآلات الحديثة في الزراعة وما نتج عنه من احتكار عائلات محددة لآلاف الدونمات من الأراضي المرهونة، دخول برامج الUSAID وبرامج الإقراض الزراعي والتي استهدفت مزارعي الحيازات الكبيرة والصغيرة، وضع سلطة وادي الأردن خططها التنموية وتطوير قوانينها بعيدًا عن التعاون مع المزارع، عدم تطبيق القانون بعدالة على الجميع ما يؤدي إلى تفاقم المشاكل الزراعية، فخ القروض التي تلاحق المزارع ذي الحيازات الصغيرة فيفقد القدرة على سدادها نظرًا لارتفاع تكلفة الإنتاج مقارنةً مع المستورد، عدم اكتفاء المزارع ذي الحيازات الكبيرة بالسوق الإقليمي وبالتالي صعوبة المنافسة معه في السوق المحلي، تحكم العلاقات الخارجية للإنتاج بجميع أنواع الإنتاج ما عدا الإنتاج العائلي وتفرض هيمنتها على المدخلات والمخرجات معاً، قوة التعاونية التي تجمع العمالة الباكستانية تنتج طبقة جديدة منافسة بظروف غير عادلة للزراعة العائلية المحلية (العائلات التي تستأجر الأرض وليست التي تملكها)، انحدار وضع المزارع ذي الحيازات الصغيرة وفق الشروط السيئة التي أحاطت بمهنته كمزارع، فهو بين فك تجار السوق المركزي وفكّ تجار مدخلات الإنتاج، وما يثبت ذلك عدم تأثر المزارع الكبير أو المزارع العائلية نظرًا لاختلاف شروط تعاملهم مع السوق المركزي.

الدراسات السابقة

أجرت (حواري، 2017) دراسة "رأس المال الاجتماعي وتأثيره على التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية في الضفة الغربية"، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي بالمسح الاجتماعي عن طريق الاستبانة وارتكزت على عينة عشوائية موزعة على محافظات الضفة الغربية بعدد 168 فردا، وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير استخدام رأس المال الاجتماعي في تحفيز التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية، وقد عبرت الدراسة عن رأس المال الاجتماعي بأربعة أبعاد هي: درجة الثقة، المشاركة الاجتماعية، الشبكات الاجتماعية غير الرسمية، والتوجهات والقيم المشتركة، وتوصلت الدراسة إلى

ضرورة العمل على زيادة الاهتمام برأس المال الاجتماعي من أجل تحفيز عملية التنمية الاقتصادية والاستثمار الجيد في رأس المال الاجتماعي.

وفي الجمعيات التعاونية قدم (أبو حرب، 2016) دراسة "مساهمة الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الريفية – دراسة حالة في إقليم الشمال من المملكة الأردنية الهاشمية"، استخدمت الدراسة المنهج الكمّي بأداة تحليل الانحدار الخطي المتعدد، وباستخدام الاستبانة، وارتكزت العينة على المزارعين المنتسبين للجمعيات التعاونية في إقليم الشمال عدد 98 مزارعا، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مستوى مساهمة التعاونية الزراعية في التنمية الريفية في إقليم الشمال، ومعرفة مستوى مساهمة هذه الجمعيات في تحقيق التنمية الريفية فيما يتعلق بالأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية ذات العلاقة بالتنمية الريفية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن دور الجمعيات التعاونية الزراعية في منطقة الدراسة إيجابي ولكنه محدود الفعالية في خدمة هؤلاء المزارعين ولم يحقق مؤشرات التنمية المتعلقة بالأبعاد المدروسة.

بينما اهتمت (المنا، 2000) بدراسة "التمويل الزراعي وأثره في التنميه الريفية"، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والكمّي، وارتكزت على البيانات والمعلومات من التقارير الشهرية للشركة ومنشورات بنك السودان وتقارير وزارة الزراعة بالإضافة للاستبيان مع المزارعين في منطقة البحث، تتناول في هذه الدراسة التمويل الزراعي وأثره في التنمية الريفية في السودان بمقارنة شركة التنمية الريفية مع البنك الزراعي، وتوصلت الدراسة إلى عدم ثبات السياسات الائتمانية لبنك السودان في مجال التمويل الزراعي، وإن تجربة شركة التنمية الريفية أدت إلى زيادة الإنتاجية، لأن المزارعين غير قادرين على الزراعة دون تمويل.

واهتمت (أبوسيف، 1998) ببيان دور التكاملية في التنمية في دراسة بعنوان: "التنمية الريفية المتكاملة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الريف اليمني"، استخدمت الدراسة المنهجين الوصفي والاستدلالي، وهدفت إلى معالجة التعثر الظاهر في وجود مشاريع للتنمية الريفية التي لا تحقق أهدافها والبحث عن صيغ جديدة للتنمية الريفية المتكاملة، وتوصلت إلى أن مشاريع التنمية الريفية القائمة آنذاك لم تقدر على تحقيق أهدافها وتحولت إلى مجرد مشاريع للإرشاد الزراعي لعدة أسباب منها: اعتمادها على القروض والتي تعتبر عبئًا على الدولة، عدم وجود إدارة كفؤة قادرة على قيادة المشاريع الريفية، ضعف مشاريع التنمية الريفية في إيجاد التكامل والتنسيق بين النشاط التنموي والاقتصادي والاجتماعي، وعدم قدرتها على استغلال الإمكانيات المتاحة والاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية بما يمكن من توفير فرص عمل مستمرة في المناطق الريفية.

وفي مجال اتحاد مزارعي الغور قُدّمت دراسة (موسى، 1991) بعنوان: "الاحتياجات الاتصالية لاتحاد مزارعي الغور في الأردن 1984" والتي هدفت إلى التعرف على خصائص المزارعين العاملين في الأغوار، ورصد عاداتهم الاتصالية والتعرف على مواقفهم من قضايا عامة كبرامج الإعلام التنموي الموجهة لهم، وكذلك التعرف على ممارساتهم العملية في مجالات الزراعة واستخدامات المبيدات. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي باستخدام المسح الميداني بأداة الاستبانة والمقابلة الشخصية، وتألفت العينة من 360 عضوًا من منتسبي اتحاد المزارعين وقتذاك. وتوصلت الدراسة إلى اهتمام المبحوثين بالإعلام والإذاعة والتلفزيون وخاصة البرامج السياسية والدينية الاجتماعية، ورغم تعرضهم للبرامج الزراعية بنسبة عالية نسبيا إلا أنهم شعروا بأن هذه البرامج لا تعالج مشاكلهم الملحة والمباشرة وطالبوا بتوسيع محتواها وتطويرها، كما توصلت الدراسة إلى وجود فجوة بين المعرفة والممارسة تستدعي لمعالجتها زيادة الدفق الإعلامي التنموي المدروس.

منهج الدراسة

استخدم في هذه الدراسة منهج التحليل الكيفي الذي يقوم على مبدأ فهم وتفسير المعاني والتصورات التي يبنيها الأفراد عن الأشياء من حولهم، وفهم طبيعتها وعوامل تشكلها، ومن ثم تفسيرها، وذلك عن طريق الاستناد لما يقولونه عن موضوع الدراسة، وهو لا يعنى بالبيانات الكمية بقدر ما يهدف للوصول إلى مضمون مفصّل عن موضوع الدراسة، والبحث في كيفية تشكّل الظاهرة المدروسة، ولذلك فإن المنهج الكيفي يدرس عددًا قليلًا من البشر (سارانتاكوس، 2017).

وكون هذه الدراسة تهدف إلى الكشف عن بعض جوانب التغيير الاجتماعي وعملياته في الأبنية الاجتماعية- الاقتصادية في منطقة وادي الأردن تعيّن عليها استخدام خواص الدراسات الأنثروبولوجية الاجتماعية، ما يتطلب الدراسات الميدانية المركزة، والمعمقة؛ حيث تم الاستعانة بأدوات الملاحظة بالمشاركة والمقابلة المركّزة للأفراد والمجموعات، والمقابلة الحرّة.

فيما يتعلق بالأراضي الزراعية، فقد تّم الاعتماد على المبحوثين وسؤالهم عن أراضيهم، ومفتاح المنطقة وعدد من كبار المزارعين والملاكين للتأكد من المساحات والأملاك الزراعية وتوزيعها بين مبيع وغير مبيع، واستخدامها بين مزروع (ونوع المحصول) أو بور أو عمار، كما اعتمدت الدراسة على الزيارات الميدانية المتكررة للأراضي الزراعية من أكثر من جهة ومنها الجبال المطلة على المنطقة من جهة الحمّة شمالًا والرويحة شرقًا.

وتمت زيارة محطة ديرعلا للدراسات الأثرية التابعة لجامعة اليرموك للتوثق من صور المنطقة قديمًا، وأخيرًا تم التوثق من كل البيانات المعطاة حول المساحات الزراعية واستخدامها عن طريق البرنامج الخرائطي والجغرافي والمعلوماتي الـ Google Earth، والذي أتاح دقة المساحات وصور مقارنة للأراضي بين الأعوام 2004 و 2020 (ملحق1).

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من سكان منطقة الدباب التابعة للواء دير علا- الأغوار الوسطى- محافظة البلقاء- الأردن، ويبلغ تعداد سكانها حسب أهالي المنطقة 2,300 نسمة، علمًا بأنه لا يوجد قاعدة بيانات معدة مسبقًا توثق أعداد سكانها.

عينة الدراسة

تم اختيار العينة بطريقتي كرة الثلج ومفتاح المنطقة أو المعرّف (Key- informants) للوصول لتمثيل جيد للعينة؛ فطريقة كرة الثلج طريقة غير احتمالية تستخدم عندما لا يسهل تحديد أفراد الدراسة، وتتطلب أن يحدد الباحث عددًا من الأفراد تنطبق عليهم مشكلة الدراسة، حيث يزودونه بالمعلومات البحثية المطلوبة، ويزودونه بأفراد آخرين من مجتمع الدراسة. أما طريقة مفتاح المنطقة فهي تعتمد على الأشخاص العارفين بالأنشطة والأحداث والقضايا موضوع الدراسة، ويستعين بهم الباحث الانثربولوجي في المناطق المحافظة وذات الطابع العشائري، ويعتمد التعامل معهم بعد توثيق صلاته بهم والوصول لدرجة كبيرة من الثقة المتبادلة. حيث أجري في هذه الدراسة مجموعة مقابلات حرّة مع أحد الأشخاص العارفين بالقضايا موضوع الدراسة. وبالتزامن تم إجراء عدة لقاءات مع مبحوثين من المنطقة تتضمن مشاركتهم بأنشطة الزراعة المختلفة، وكانت تتخلل الأنشطة أسئلة حول القضايا موضوع الدراسة وما إن كانوا على دراية بأشخاص تنطبق عليهم مشكلة الدراسة، لتتم معهم المقابلة فيما بعد. وتكونت العينة من 51 مبحوثا، منها ملاك كبار، وملاك ذوو مساحات صغيرة، ومزارعون بالضمان والمحاصصة، وعمال زراعيون، ومجموعتان مركزيتان هي مجموعة من نساء منطقة البحث، ومجموعة أخرى من العمالة السورية في منطقة البحث.

وتقسمت العينة حسب الفئة العمرية إلى: (4) مبحوثين تحت الـ(40) عاماً، (36) مبحوثًا بين (40-70)عاماً، (9) مبحوثين فوق الـ(70)عاماً.

أمّا من حيث طبيعة العمل الزراعي فتقسمت العينة إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

الأولى: تكونت من (3) مزارعين من أصحاب الحيازات الكبيرة وسمّوا بالملاك الكبار، أي أصحاب العزب أي الأراضي الكبيرة أو الإقطاعيين، وهم الآن الجيل الثاني من بعد قانون الإصلاح الزراعي الذي ألغى الإقطاع ووزع الأرض الكبيرة بين المزارعين، ونظرًا لتفتت الملكية فإن كل من يمتلك أكثر من وحدة زراعية في هذه الدراسة يعد ملاكًا كبيرًا.

الثانية: وتحوي مزارعي الحيازات الصغيرة، ومزارع الحيازات الصغيرة هو المزارع المحلّي الملاك أو المشارك(نظام المحاصصة) أو المستأجر(نظام الضمان) والذي لا تزيد مساحة الأراضي التي يزرعها عن 2 وحدة زراعية، ويرد هذا المصطلح في المراجع الأجنبية تحت مسمى(small farmers)، وفي بعض المراجع والصحف العربية (صغار المزارعين) وفي هذه الدراسة يشار لهم بـ مزارع الحيازات الصغيرة.

وتنقسم المجموعة الثانية إلى قسمين:

قسم تكون من (19) مزارعًا من أصحاب الحيازات الصغيرة وسمّوا بملاك الحيازات الصغيرة، بما فيهم ممن تركوا الزراعة أو باعوا أراضيهم أو الجيل الثاني من ترك الزراعة، ويحوي كل من يملك وحدة زراعية (30 دونما تقريبا) أو أقل.

وقسم تكون من (17) مزارعًا من الذين لا يملكون أرضا ولكنهم يتضمنون ويحاصصون (المحاصصين والمتضمنين)، بما فيهم من تركوا الزراعة أو الجيل الثاني من ترك الزراعة، ومزارع واحد منهم من الملاك ولكن أراضيه تقع بعد السيل الفاصل بين أراضي الدباب وأبوالزيغان، وهو ممن يتضمن داخل أراضي الدباب. ويضاف إلى هذه المجموعة المجموعة المركزة من سيدات منطقة الدباب.

الثالثة: تكونت من (10) مزارعين يعملون في الزراعة بأجر (العمال الزراعيين)، يُضاف إليها المجموعة المركزة من العمال السوريين، فمجموعهم (11) مبحوثًا.

أدوات الدراسة

استخدمت الدراسة أدوات الملاحظة بالمشاركة، والمقابلة المركزة، والمقابلة الحرة.

أمّا الملاحظة بالمشاركة، فقد عُمِد للذهاب لمنطقة الدراسة بشكل دوري بغرض المشاركة وجمع المعلومات والملاحظات للدراسة منذ الموسم الشتوي لعام2018 وحتى أواخر شهر تموز من عام2019 ، مشاركةً أهل المنطقة نشاطات الزراعة.

ونتج عن هذه الأداة تجميع للمواضيع والقضايا التي تهم الدراسة، لينتج دليل المقابلات بشكله الأولي. واستكمل العمل في هذه الأداة في الموسم الشتوي لعام2019 والممتد حتى شهر شباط من عام2020 من خلال عدة مشاركات لأهالي المنطقة في مناسبات متنوعة، كلقائهم مع وزير العمل، والذهاب لمناسبات اجتماعية كدار للعزاء وجمعات نسائية وعائلية.

وأمّا المقابلة المركزة، فقد طُور دليل المقابلة ليصبح بشكله النهائي ليستخدم مع عينة الدراسة في مقابلات مركّزة لمدة أربعة أشهر، وتنوعت المقابلات بين أرض المبحوث، أو بيته، أو مكان بيعه لمحصوله، أو مكان رعيه للماشية، أو في أماكن أعماله الأخرى. وأحيانا تم مقابلة المبحوث في عدة أماكن. كما

اشتملت العينة على مجموعتين مركزيتين، علمًا بأن معظم المقابلات مع المبحوثين لم تكن معهم بمفردهم، ما فرضته طبيعة أهل المنطقة، إذ اشتملت معظم المقابلات على جلسات جماعية وعائلية ما أثرى المقابلات وجعلها أكثر حيوية وتلقائية.

أما بالنسبة لأداة المقابلة الحرة، فقد تم عمل مجموعة منها مع أحد الأشخاص المعروفين في منطقة البحث والذي تنطبق عليه هذه المحددات، وتم التعامل معه طيلة فترة هذه الدراسة ويشار إليه في هذه الدراسة بـ(مفتاح المنطقة).

بدأت خطوات تحليل نتائج المقابلات بتسجيل محتوى المقابلات باعتماد التدوين السريع للملاحظات والكلمات المفتاحية أثناء المقابلة، وتفريغها مباشرةً بعد انتهاء المقابلة أو أثناء طريق العودة إلى عمان، ليتم لاحقًا تفريغها حسب الأصول المتبعة وتحديد وفرز مواضيع المقابلة، وكون أن هذه العملية متزامنة مع المقابلات فلم تمتد عملية تفريغها لأكثر من أسبوعين بعد انتهائها.

بعدها بدأت عملية تحليل البيانات، وأول خطوة في ذلك هي تفريغ نتائجها على جداول ليسهل تصنيفها وفهمها وتفسيرها، حيث تم استخلاص مضمون جميع إجابات المبحوثين، ووضعها في هذه الجداول.

ليتم حساب تكرارات ونسب مضمون الإجابات لجميع الأسئلة والمحاور لتسهيل عملية التحليل والتفسير(ملحق2).

وكانت الخطوة التالية هي تحليل هذه النتائج ووصف طبيعة إجابات المبحوثين على أسئلة المقابلة بناء على هذه الجداول، وهي مرحلة تحليل المحتوى.

الحدود المكانية لمنطقة الدراسة

تتبع الدباب إداريًا لبلدية ديرعلا، ويحدها من الغرب طريق وادي الأردن وبلدة دير علا (حيث يقع تل دير علا الأثري)، ومن الشرق والجنوب تجمعات الصوالحة وأبوالزيغان التابعتين لبلدية المعدّي، وتتداخل بعض الوحدات الزراعية بين الدباب والصوالحة جنوبًا، ويفصل بينها وبين أبو الزيغان شرقًا السيل القادم من سد الملك طلال، ويحدها من الشمال منطقة ضرار بن الأزور، ومن الشمال الشرقي تتداخل بعض أراضي الدباب مع قرية الرويحة لتنتهي بقصر الضيافة.

أما الدباب من الداخل فتتوزع بين إسكان الدباب والأراضي الزراعية، والإسكان هو الجزء غير الصالح للزراعة لكونه مجموعة تلال ترابية. أما الدباب الزراعي محل اهتمام هذه الدراسة فتبلغ مساحتها حسب سكان المنطقة 1650 دونما تقريبًا، ومن الأراضي المتداخلة مع الرويحة 90 دونما، لتبلغ مساحة منطقة الدراسة كاملة 1740 دونما تقريبًا.

تحليل البيانات ومناقشتها

وارد الزراعة

بالنسبة لما حققته الزراعة سابقًا وما تقدمه في الوقت الراهن (بيت- سيارة- دراسة الأبناء-...) فقد أجاب 39 مبحوثا، وتبين بعد مناقشتهم وملاحظة ما قدمته الزراعة لهم انقسام وارد الزراعة إلى فترات كالتالي:

<u>وارد الزراعة حتى عام 2000</u>

عند حساب القيمة التقديرية لما كان يقدمه زراعة 10 دونمات في السبعينات والثمانينات وحتى منتصف التسعينات من وارد لعائلة المزارع، فإننا نجد هذه القيمة مرتفعة نسبيا، حيث كانت تكفي المزارع وعائلته وقد تزيد في العديد من الحالات (باختلاف طبيعة المصاريف وعدد أفراد العائلة)، ففي حالة ملاك الأرض كانت تكفيهم مصاريف البيت وامتلاك منزل وتزويج الأبناء وتكاليف الزراعة نفسها.

وفي حالة المحاصصين، فإن هذا الوارد مقسوم مناصفة مع الملاك، فإنها كانت تكفي "للعيش مش للغنى"، أما غيره من بناء بيت أو تدريس الأبناء أو تزويجهم فلم يكن ممكنًا من هذا المصدر بسبب اقتسام المبلغ مع صاحب الأرض الكبيرة، بحسبة غير عادلة حسب اعتبارهم لها كونه يأتي بعد خصم تكاليف مواد الزراعة جميعها من حساب المزارع، ومحاسبتهم بأسعار أعلى من تلك التي في السوق، بمعنى أن وارد الإنتاج كان يكفي تكاليف الزراعة بأسعار أعلى ونصف ما تبقى لصاحب الأرض ومصروف منزل عائلة المزارع كاملة.

ويصف أحد كبار الملاك وارد الإنتاج في هذه الفترة بقوله: "كان الإنتاج غزير لدرجة يطلعوا مجموعة ليوصلوا الناتج (العائد المادي) لعمّان."

إذا فوارد الزراعة كان مرتفعًا، وبدأ بالانكماش تدريجيا بعد عام 1991 وصولا إلى إحساس المزارع بهذا التأثير على مشارف عام 2000، وتتالت أسباب هذا الانكماش حسب المزارعين من انخفاض أسعار البيع في السوق بعد عام 1991، إلى ارتفاع أسعار مدخلات الانتاج بنسبة وصلت إلى 500% لبعض المواد ووضع ضرائب عليها، ولكن السبب الأبرز والذي تكرر على لسان العديد من المبحوثين هو اختلاف نوعية المياه وشح كميتها، ما أدى إلى انخفاض خصوبة الأرض وقلة إنتاجها بشكل ملحوظ.

وارد الزراعة 2004- 2011 (الفترة الذهبية- أعوام ازدهار الوضع الزراعي)

وبحساب ما قدمه زراعة 10 دونمات بين 2004- 2011 فإننا نجد أن الفرق تحول من محاصص ومالك إلى فرق بين من توسع في الزراعة ومن لم يتوسع فيها، فمن لم يتوسع في الزراعة الحديثة انخفض وارد الزراعة لديه عن المرحلة السابقة بحيث إنها أصبحت تكفي مصروف البيت وتغطي جزءًا من تكاليف الزراعة، أما من توسع في استخدام التقنيات الحديثة والعمالة الوافدة وخصص محاصيله للتصدير فقدّمت له الزراعة واردًا مرتفعًا، أعلى من الفترة السابقة بكثير. ورغم أن عددا من المبحوثين المتوسعين في هذه الفترة في الزراعة ادّعوا عكس ذلك إلّا أن الملاحظات لما قدمته لهم الزراعة من بناء منازل وتزويج أبناء وتدريسهم ومصروف للبيت يشير إلى أنّ الوارد كبير لكن يبدو أن ضيق حالهم في الوقت الراهن أدّى إلى هذا الادّعاء.

وارد الزراعة 2012 وحتى الآن (الانحدار)

وبحساب وارد إنتاج 10 دونمات في هذه الأيام، فإننا نجد أن الفرق كبير بين من لم يتوسع في الزراعة الحديثة ومن توسع فيها، فوارد الزراعة لمن لم يتوسع أقل من الفترة السابقة إذ يكاد يغطي جزءًا من مصاريف البيت وتكاليف الزراعة وفي الكثير من المواسم لا تغطي الزراعة نفسها، وعلى الرغم من ذلك إلا أنّه بقي قادرًا على التكيف مع الظروف التي أحاطت بقطاع الزراعة كما أحاطت بجميع القطاعات إثر توقف التصدير وإغلاق المعابر البرية وتضاعف أسعار الشحن بالطيران بنسبة مرتفعة جدًّا، على عكس من توسع في الزراعة بما يتجاوز بكثير قدرته المالية، فمن صمد منهم لا يكاد الوارد يغطي سداد الديون المتراكمة، وأمَّا من سوّى ديونه فإنّ الزراعة تقدم له جزءًا من تكاليفها ويستعين بمصادر مالية أخرى ليغطي الجزء الآخر وباقي مصاريفه .

بالنسبة للعمّال الزراعيين فقد استفادوا من الفترة الذهبية، وقدمت لهم الزراعة في تلك الفترة بيوتًا وسيارات وتدريس الأبناء في الجامعات، إلا أنهم الآن يستطيعون تأمين مصروف البيت فقط من العمل الزراعي.

هذا الانحدار أدى بالعديد من المزارعين إلى ترك الزراعة، وتحولت الزراعة من مهنة أساسية إنتاجية لدى جميع المبحوثين سابقا إلى مهنة ثانوية لمن يحبها من العائلات التي تشكل الزراعة هوية لهم.

كما أثر هذا الانحدار على القطاعات الأخرى المرتبطة بعائدات الزراعة، فمكتب الحج والعمرة في الدباب والذي ابتدأ عمله في ال2005 كان يرسل كل أسبوع 60 شخصًا لأداء العمرة، ولكن من عام 2016 ابتدأ وضعه بالتراجع، وفي ذروة موسم العمرة (من شهر آب وحتى شباط من عام 2019) لم يخرج سوى 150 شخصا.

أما أحد محلات الملابس في الصوالحة والذي كان يشتري بضاعة بما يقدر بـ14000 دينار أردني ليبيعها كلها، أوضح أنه ومنذ عام 2017 اختلّ الوضع التجاري بسبب تدهور وضع المزارعين، إذ إنه في هذا العام اشترى بضاعة بـ2000 دينار أردني فقط، ولم يبعها كلها.

مدخلات الإنتاج

بالنسبة لمصدر رأس المال وطريقة بيع المحصول وتكاليف الإنتاج ودور شركات المضاربة فقد أجاب 36 مبحوثا، وتوزعت إجاباتهم كالتالي:

17 من المبحوثين كانوا قبلًا يؤمّنون رأس مال المدخلات هم أو آباؤهم عن طريق المحاصصة، إذ يوفر لهم الملاك مدخلات الإنتاج ويحاسبهم عليها نهاية الموسم، ومعظمهم كانوا يأخذون حصصهم من الإنتاج على شكل شوالات القمح، وجزء من الإنتاج نفسه كمونة. ليتحول من بقي يزرع منهم إلى الاقتراض. فمعظم المبحوثين أمّن أو يؤمّن مدخلات الإنتاج بالدَّين عن طريق الشركات الزراعية بشكل رئيس وتجار الحسبة والإقراض الزراعي.

بالنسبة للعمال الزراعيين والذين لم يجب معظمهم على هذا السؤال فإن 5 منهم تضرر عملهم بشكل مباشر بسبب تراكم هذا الدين على أصحاب الأراضي الذين يتعاقدون معهم.

بالنسبة لطريقة البيع، فقد توزعت توجهات المزارعين كالتالي:

1. حسبة عمّان: والمشترك بينهم أنهم مزارعو البيوت البلاستيكية أو المساحات المكشوفة الكبيرة، ويبيعون معظم الإنتاج في الحسبة لكميته الكبيرة، ولاضطرارهم لأن تجار الحسبة مصدر مدخلات إنتاجهم، ومعظمهم لا يرسل كامل الكمية إلى الحسبة بل يبيع جزءا منها على الشارع وذلك لأن السعر أفضل بكثير.
2. حسبة العارضة: والمشترك بينهم أنهم مزارعو المساحات المكشوفة الصغيرة، لأنها أقرب وتكاليف النقل أقل، وهم أيضا ممن يبيع على الشارع.
3. الضمّان: وهو من يُتَضَمَّن المحصول في أرضه وذلك إما لجودته فمزارعه معروف باهتمامه الكبير واستخدامه المواد العضوية، أو لندرته في ذلك الموسم، وفي حالة هذه الدراسة كان محصول الخس من المحاصيل التي تباع بالضمان لندرتها. والمزارعون الذين يُتضمن محصولهم هم الأقل عددا فهم 3 مبحوثين من هذه العينة والمشترك بينهم ثقافتهم الزراعية المرتفعة والممتدة لأجيال زراعية سابقة ووعيهم بأهمية الزراعة العضوية، وعدم استخدامهم المبيدات والأسمدة إلا بشكل مقنن ورغم أن هناك مزارعين آخرين يقننون استخدام الأسمدة والمبيدات، إلا أن تفتت الملكيات وانكماش أراضيهم الزراعية حال دون البيع بالضمان .

أما تكاليف الإنتاج، فقد طرأ عليها تغير ضخم، فمثلا محصول الخيار كانت تكلفة إنتاجه "ببلاش" في الثمانينات، لتتطور في أوائل التسعينات إلى مبالغ "مقدور عليها" للطن. بينما في الوقت الراهن تكلفته 225 د.أ وهو مبلغ مرتفع، فقد تضاعفت التكاليف وانخفض سعر البيع بفارق ضخم، يقول أحد المزارعين: "حياتنا حسابات وكلها تسجيل"، وهو يخرج دفترا مليئا بالحسابات والأرقام وملحقا بفواتير الخيار والبندورة والباميا منذ سنوات، ليقرأ علينا ما يتكلفه المزارع البسيط للحصول على بعض أطنان من الخيار، ليكشف أثناء حساب هذه المصاريف أن صموده إلى الآن، معجزة.

ينتج البيت البلاستيكي الواحد(مساحة نصف دونم) ما معدله 6,000 كغ من الخيار، وهي كمية لا يستطيع المزارع تسويقها إلا ببيعها في حسبة الخضار، يتقاضى وسطاء البيع (6%) على سعر البيع، ويتم البيع بطريقة الدلالة عبر شخص يسمى "الدلال" يعمل لدى الوسيط.

أما عن رأي المبحوثين بالوسطاء والدلّالين (والدلال غالبا عامل وافد) فقد أجمعوا جميعهم بأنّ هذا الثّنائي هو أحد أسباب مشاكل القطاع الزراعي، إذ إنّهم يغشُّون المزارع حسب دعوى المبحوثين ولا يعطونه حقّه مستغلّين ضعف الرّقابة وانعدام أي آلية تدعم المزارع البسيط وتحميه وتؤمّن له منافسة عادلة في السّوق.

وعند تتبع تكاليف إنتاج الخيار من البيت البلاستيكي ولغاية وصولها للمستهلك، وبالرجوع لأسعار بيع المنتوجات الزراعية في حسبة الخضار، تحديدا أسعار بيع الخيار في الفترة بين 1-كانون أول 2018 ولغاية 22- كانون ثانٍ 2019، فإن الجدول(1) يوضح تكاليف الإنتاج والبيع للحسبة والبيع للمستهلك.

الجدول (1): تكاليف الإنتاج والبيع للحسبة والبيع للمستهلك

مدخلات الإنتاج(دينارأردني/ 6 طن)			الضرائب والرسوم(دينارأردني)			
البذور	145	مستلزمات بيت بلاستيكي تتغيركل 5 سنوات (دينارأردني)	الوسيط في الحسبة (على سعر البيع) 6%	مبيعات 1%	رسوم حسبة عمان للطن الواحد=10، رسوم 6 طن= 60	
الملش لفرده فوق البذور	10	أنابيب الري بالتنقيط	50= 10 للموسم	تفاصيل التكلفة على المزارع والبيع(دينارأردني/الطن)		
خيطان لتنمو عليها الأشتال	12	شاش أمامي وخلفي للبيت	15= 3 للموسم		الأعلى	الدارج	الأقل
سماد طبيعي (زبل)	70	شاش جانبي للبيت (هوايات)	10= 2 للموسم	التكلفة على المزارع	223	223	223
أسمدة	80	شرحات بلاستيك	320 = 16 للموسم	سعر البيع للحسبة	350	200	100
شرحات التعقيم	40	حديد البيت	1250 كل 10سنوات =125 للموسم	مجموع الضرائب 7%	24.5	14	7
مبيدات حشرية	100	عمالة	350	الربح (سعر البيع- العمولة)	325.5	186	93
حراثة (تبخيش- تفريم- ازالة تعقيم- تبخيش- تفريم)	15	عبوات جمع المحصول بالمعدل	15 قرش* 600 بكسة= 90	الصافي (الربح- التكلفة)	102.5	37-	130-
		تكلفة النقل	للطن الواحد = 35 لـ 6 طن = 210	سعر البيع للحسبة للكيلو	0.35	0.20	0.10
البيت الواحد المنتج لـ6 طن خيار يكلف 1,338د.أ، والطن الواحد يكلف 223د.أ				سعر كيلو الخيار للمستهلك	0.70	0.50	0.35

معالجة الدين

بالنسبة لتوزّع الجهات الدّائنة، وكيف يسدّ المزارع دينه، ومعرفته بمزارعين مدينين، وبيع الأراضي لسداد الديون، وأثر تراكم الدّيون، فقد أجاب 30 مبحوثا.

يكمن الخطر في تراكم الدين، في سلسلة متراكمة من المخاسر، وهذا ما جعل نسبة من مزارعي الأغوار مطلوبين للتنفيذ القضائي إذ إن 40% من المزارعين مطلوبون قضائيًا (الدستور، 2018). في حالة لا تصل إلى توقف أو استقرار، بل ويزيد تهديدها للوضع الزراعي. ويبدي مزارع توسَّع في الزراعة بعد ال2005 مدى الضّغط الناجم عن تراكم الدين: "الزراعة اشترتلي أراضي عملتلي البيت ودرستلي الولاد بس هسّا كل ربحي راح سداد دين صدقي قد ما باعوا حولي ولا بعت ظليت ازرع بس ولا هدني الّا الّدين.. نجيب أول الموسم من الشركات الزّراعيّة وندفع بآخره بس لمّا نخسر يتراكم ويتراكم والفائدة تزيد وتزيد لحد ما تكسر ظهرك."

تبلغ الفائدة على قرض من الإقراض الزراعي 9% وهي الفائدة الأقل بين باقي مؤسسات الإقراض (تجار الحسبة، الشركات الزراعية). تضيق هذه المؤسسات على المزارع مما يدفعه للاستلاف مجددا لسداد الدين الأصلي وهكذا حتى يصبح مدينا لأكثر من جهة، مما يدفعه في النهاية للتضحية بالأصول (الأرض) وبيعها لسداد الدين.

من طرق التضييق، القيام بالإجراءات القضائية لحبس المدين، ما يضطر العديد من المزارعين الاستمرار في أخذ السلف والدخول في مواسم جديدة ومراكمة الدين، وحسب المجموعة النسائية فإن بقاء أزواجهن وإخوانهن في الزراعة وفي السوق رغم مراكمة ديونهم يقيهم من المطالبة القضائية من الشركات الزراعية وتجّار الحسبة.

ومن طرق التضييق استحداث مؤسسات إقراض خاصة بالمرأة، فحسب المجموعة النسائية فإن معظمهن تلقين مكالمات من مؤسسة معروفة في دير علا مفادها تشجيعهن على أخذ قرض ولو صغير لتحسين أوضاع أزواجهن، ورغم معرفة هذه المؤسسات بأنّ المبلغ لن يذهب بالضّرورة لأعمال زراعية فهي لا تشترط ذلك ولا تراقب المصاريف الحقيقية لهذه القروض، وأبدت النساء مخاوفهن الكبيرة منها؛ إذ يعرفن العديد من النّساء وقعن فريسة هذا "الفخ" كما يسمينه وذهبن للمحاكم ومنهنّ من سجنت لكونها غارمة.

وعند سؤال إحدى المبحوثات من العائلات التي تعتمد اعتمادًا أساسيا على الماشية عن هذه القروض، أجابت بأنها اضطّرت لها لتأمين علف الماشية ومطعومها الموسمي: "فايدتها كبيرة ال3000 يوخذوا علها 1000 فايدة... مش قرظ، كسرة ظهر."

ومما لوحظ في هذه الدراسة هو الفروق الكبيرة في المبالغ المقرضة بناءً على الملاءة المالية؛ إذ يزداد القرض ونسبة الفائدة بامتلاك المقترض لأرض زراعية أو لأعداد كبيرة من الماشية، ما يزيد قدرتها بالضغط عليه لاحقا.

ازداد التضييق بفرض حزمة ضريبية على الإنتاج الزراعي، علماً أن 70% من المزارعين في العينة يعتمدون على قروض وسطاء الحسبة والشركات الزراعية التي أصبحت غير قادرة على الإيفاء بالتزاماتها نتيجة أزمة التسويق وإغلاق الحدود أمام الصادرات.

وتاليًا إجابات المبحوثين حول كيفية معالجتهم لديونهم وسدادها:

- بيع الأرض: فمنهم 5 مزارعين باعوا أراضيهم أو ماشيتهم لسداد دينهم.
- ترك الزراعة: فمنهم 6 مزارعين تركوا الزراعة بشكل كامل أو تركوا أرضهم بورًا بسبب تراكم ديونهم.
- ضغوط عائلية: فمنهم 2 مزارعين يضغط عليهم شركاؤهم في الأرض لبيعها أو جزء منها لسداد الدين.
- عدم استغلال الأرض كاملة: 7 مزارعين يختصرون مساحات من أرضهم كيلا يعودوا لأخذ أي دين.
- 10مزارعين ما زالوا يسددون ديونهم لغاية الآن.

كما أضاف 15 من المبحوثين معرفتهم لمزارعين آخرين تركوا الزراعة أو غادروا البلاد لعدم مقدرتهم على سداد دينهم. وممّا قاله أحد المبحوثين من العاملين السابقين لدى أحد المستثمرين الكبار في الزراعة عن أثر تراكم الدين:

-"كان عنا 1200 بيت بلاستيك مخصصين للتصدير للعراق وسوريا، 1200 هذول بكفوا الأردن كلها...سكّرت المعابر والأسواق التّصديرية، وصرنا محتاجين ننقل بالطيارة، حمولة أقل وتكلفة أكبر وبطّلت توفي... وفوقها الحكومة واتحاد المزارعين يخبرونا ببداية الموسم انه العراق فتحت، نشدّ حيلنا ونتداين 100ألف د.أ...بس تيجي عنهاية الموسم يسكّر المعبر والصّادرات تعلّق عالطّريق...ظلّ الرّاس الكبيرة مطوّل نفسه من ال2012 لل2018 وبعدها وقع ووقعنا كلنا معه، تراكم علي 2000د.أ دين معه، غير ال7000د.أ أجوري المستحقة واللي ما أخذتها... أبوي سد ديني، أنا رحت عالجيش، أما الراس الكبيرة كان مديون 1.2 مليون د.أ وترك كل هالشغلة."

كما أضاف عددٌ من المزارعين عن مدى استيائهم ليس فقط لأن الدّيون ذات فائدة مرتفعة، ومن يبدأ بهذا الطّريق قد لا ينتهي منه أبدا، أيضا لأنّ المزارع منتج لمادّة صعبة وأساسيّة، ويعدّون وضع العديد منهم كمطلوبين قضائيا إهانة كبيرة لهم ولمهنة الزراعة، ودعوة لهم لترك المهنة أو بيع الأرض، ما جعل العديد منهم يتحدثون عند سؤالهم عن مستقبل الزراعة برد فعل فيه تحدٍّ وانفعال: "مش تاركين هالشغلة، لو شو ما سووا فينا إحنا

صامدين...بنحب هالشغلة وروحنا فيها".

وبعد التمحيص عن الجهات التي تقوم بشراء الأراضي وُجد أن المساحات الأكبر تذهب للمستثمرين من خارج الغور، ثم الشركات الزراعية ثم المشترين الأفراد.

ولوحظ خلال الجولات لأكثر من موسم أن النسبة الأكبر من هذه الأراضي متروكة بوراً، خاصة التي تم شراؤها من قبل المستثمرين من خارج الغور. ومن هذه الأراضي، منطقة الحمّة في الدباب إذ تبلغ مساحتها 800 دونم والتي كانت تزرع كلها حتى منتصف التسعينات بالقمح من قبل المحاصصين.(ملحق 1)

بالإضافة لما سبق من آثار سلبية لتراكم الدين على المزارعين أضاف عدد من المبحوثين أثرا مهمًّا يدل على تغير بنيوي في منطقة الأغوار ألا وهو البيع بشكل مباشر "للكيان الصهيوني".

استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة و أثرها

أجاب 30 مبحوثا عن استخدام الآلات الحديث في الزراعة، وبدائلها، وأثر البذور والمبيدات الحشرية والأسمدة على جودة الزراعة، وأثر أي تغيير في تكنولوجيا الزراعة على الإيراد، وأفادت الإجابات بأن جميع المبحوثين يستخدمون التقنيات الحديثة، ولكن بتفاوت، يطّرد هذا التفاوت مع مساحة الأرض ومع الملاءة المالية للمزارع وهدفه من الزراعة (الاستثمار والتصدير، المنافسة في السوق المحلي، إنتاج بغرض ممارسة الزراعة فقط لاغير).

وهذه التقنيات هي: البذور الهجينة، السماد والأدوية، البيوت البلاستيكية، الآليات والمعدات الزراعية الحديثة.

وأفاد المبحوثون سواء المستخدمون للتقنيات بأعلى المستويات أو المقننون لها بأنه ليس باستطاعتهم الآن الاستغناء عنها وذلك لاعتيادهم عليها ولأنها أصبحت جزءًا لا يتجزأ من نمط الزراعة.

أما عن هذه التقنيات وأثرها فهي كالآتي:

1. البذور الهجينة(F1): وهي البذور المحسنة والمعدلة وراثيًا، بتركيبات كيماوية متكررة، وتمتاز بأنها ذات إنتاج أوفر، وقت نضوج أقل، وتحمل أكثر للأمراض. فمثلاً يتم تشتيل البصل المصري في شهر كانون أول ويزرع في شهر كانون الثاني وجنيه في شهر آيار أيّ يحتاج 6 أشهر، أما البصل الهجين(الأمريكي) فيتم تشتيله في شهر كانون أول ويزرع في شهر كانون الثاني وجنيه في شهر آذار أيّ يحتاج إلى نصف المدة للإنتاج.

إلا أن التسويق والتشجيع على استعمال البذور المطورة الهجينة على أساس هذه المقومات أوقع المزارعين في عدة مشاكل، فقد تم توزيع هذه البذور بأسعار شبه مجانية في البداية قد تصل إلى 15د.أ للكيلو علماً أن كيلو البذور من بعض المحاصيل يزرع آلاف الدونمات، ما أدى إلى استغناء المزارعين بشكل تدريجي عن زراعة البذور البلدية (الأصيلة).

أدى التدرج بالاستغناء عن إنتاج البذور الأصيلة إلى ندرة المحاصيل البلدية، وانقراض بعضها كأنواع من القمح والشعير وبعض أنواع الكوسا والباذنجان والبندورة، ليرتفع سعر البذور الهجينة ليصل الآن الكيلو الواحد منها إلى آلاف الدنانير.

فشلت بعض البذور في بعض الأحيان ولم يستطع كل المزارعين رفع قضايا لأخذ تعويضات من الشركة المنتجة، كما حصل مع مزارعي البندورة في موسم 2017 حيث علموا أن البذور مغشوشة، بعدما زرعوا بها ما يقارب من 2000 دونم، ما أودى بهم إلى خسائر مالية بلغت حوالي مليوني د.أ، إلا أنهم لم يستطيعوا الحصول على أي تعويض وذلك لأن الشركة "الإسرائيلية" التي باعتهم إياها غير مرخّصة في الأردن!

ولا تتوقف مشكلة هذه البذور عند عدم مواءمة بعضها لبيئة الأغوار ما يؤدي إلى فشلها، بل تتعداها بكونها عقيمة لا يمكن تبذيرها وإعادة الزراعة منها، ما يجعل المزارع مرهونا بالشركة المنتجة لها بدل إنتاج المزارعين أنفسهم لها.

ويعد المبحوثون أكبر مشاكل هذه البذور ضعيفة القيمة الغذائية، وأنها قادرة على الطيران والانتشار مسافات طويلة، ما يعني تلويث أي أرض مزروعة بالبذر الأصيل وإفشاله، وهي تحتاج كميات كبيرة من المبيدات الحشرية ما أدى الى القضاء على مهنة تربية النحل في المنطقة.

2. السماد والأدوية والرش: تستخدم الأسمدة الكيماوية منذ زمن طويل، إلا أن زبل الدجاج والغنم كان هو الأساس عند العديد من المزارعين، زاد استخدام هذه الأسمدة بالدعاية والتشجيع عليها، واستخدامها بدون دراسة ومعرفة وبلا حساب جعل مفعولها عكسيًّا.

ومن العينة فقط 5 مزارعين يستخدمون السماد بشكل مقنن جدًا إدراكًا منهم لأهمية الزبل الطبيعي للأرض، ومبحوث واحد نظرًا لعدم قدرته على الاهتمام بالأرض نتيجة انشغال الأبناء وكبر عمره.

ويؤكد المزارعون الضالعون باستخدام السماد أنهم استلموا الأرض من الجيل الماضي وهي (مستوية) وأن اختلاف نمط الزراعة من خلال زراعة الأرض لموسمين وثلاثة واستخدام الكيماويات، وبيع الماشية ما يعني قطع الزبل الطبيعي بأنواعه عن الأرض، وسوء مياه الري المخلوطة بين سد الملك طلال ومحطة خربة السمرا لمدة 10 أعوام، ما أدى إلى انخفاض خصوبة الأرض وقلل من إنتاجيتها.

3. البيوت البلاستيكية: رغم أن الدباب غير مناسبة لزراعات البلاستيك كالزراعات المكشوفة، إلا أن المزارعين فيها استفادوا من القروض

المقدمة من الجهات المانحة والتي شجعت العديد من المزارعين للبدء في شرائها وزراعتها، السعر المباشر لهذه البيوت هو 750 دينارا أردنيا، ليصبح سعره مع القرض 1,200 د.أ وهي فائدة مرتفعة جدًا.

وتقدر تكلفة الزراعة في البيت البلاستيك بـ 300 د.أ شهريًا، وهي أكثر بكثير من تكلفة الزراعة المكشوفة.

زرع من العينة 8 مبحوثين البيوت البلاستيكية، جميعهم زرعوها في الفترة الذهبية بين ال2004 و ال2012،

والآن توقف 7 عن زراعتها نظرًا لمخاسرهم الكبيرة جدًا فيها:

- 2 تركوها فارغة.
- 4 باعوها بسعر100 د.أ للبيت، متكبدين خسائر وديونا ضخمة، وصلت خسائر أحد المبحوثين ل 200 ألف د.أ
- والأخير الذي ما زال يزرعها هو المزارع الباكستاني والذي خرج تماما من منطقة الدباب.

وأضاف مجموعة كبيرة من المزارعين معرفتهم بآخرين تركوا بيوتهم البلاستيكية فارغة بورًا لأنها لم تعد مجدية.

بينما أدلت النساء في المجموعة المركزة بوقائع مقلقة حول البيوت البلاستيكية الفارغة والخسائر الكبيرة التي تكبدنها مع أزواجهنّ وإخوانهنّ، وحول أقاربهنّ ومن يعرفن من مزارعين تركوا الزراعة وهاجروا حتى لا يلاحقوا قضائيا بسبب تراكم ديون هذه البيوت.

4. الأدوات الحديثة: يستخدم معظم المزارعين شبكات الري، والسمّادة والتفتاف وغيرها، والاستغناء عنها أصبح صعبا بعد الاعتياد عليها، إلا أن مبحوثين اثنين لا يستخدمان أيّا منها في محاولة منهما للتكيف مع ظروفهما وهما من العائلات الزراعية، ولكن مساحة أرضهما لا تتجاوز ال8 دونومات ما ساعدهم في هذا التكيف.
5. أما الآلات الكبيرة مثل البذّارة فقد ثبت إفشالها لمحاصيل المزارعين في الدباب لأنها لا تناسب المساحات الصغيرة والمتوسطة.

ومع التوسع في الزراعة أضحى المزارع أمام حلّين: تجريب التقنية مع احتمالية فشل المحصول، أو الاعتماد الكلي على العمالة مما يزيد من التكلفة الإجمالية.

تعاون الجهات الحكومية والجمعيات التعاونية

بالنسبة للجهات الحكومية التي يتعامل معها المزارع ويتقدم لها بالشكاوى، أو يستشيرها قبل زراعة المحصول، والجمعيات التعاونية إن كانت فاعلة فقد أجاب 27 مبحوثا عم ذلك.

أجمع المبحوثون على تعاملهم مع سلطة وادي الأردن بشكل مباشر، واستجابتها الإيجابية لطلباتهم فيما يتعلق بشكاوى المياه والكهرباء، وحتى قرار تحويل 30 مترا من جانبي طريق وادي الأردن من زراعي لتجاري والذي كان سيهدد مساحات كبيرة من الأرض الزراعية تم الرجوع عنه بعد اعتراض المزارعين، إلا أن مشكلة العلاقة بين المزارعين وسلطة وادي الأردن الأكبر تتلخص في أمرين:

1. مصدر المياه، فإلى الآن ما زال المزارعون يستغربون سبب إيقاف قناة المياه الشرقية وتحويل المياه لسد الملك طلال وتلويثه لمدة 10 سنوات قبل إصلاحه، وعدم تعويض المزارعين أو إيجاد حلول لاستصلاح الأرض أو وضع خطة لتعويضها أو إراحتها من المواد الكيماوية ريثما تستعيد عافيتها وخصوبتها.
2. وقانون حق الانتفاع بالأرض، والذي عُدّل ليسمح بنقل حق الانتفاع للأراضي الأقل من وحدة زراعية، مما هدد مصير الأراضي المفتتة بين ورثة غير متفقين.

بالنسبة للاستشارة والإرشاد قبل زراعة المحصول، أجمع المبحوثون على عدم ارتباطهم بأي شكل بوزارة الزراعة، إلى حد استغراب بعضهم السؤال! ورغم هذه الإجابات، لوحظ في ثلاث زيارات أن مندوبي مديرية الإرشاد الزراعي فرع دير علا والتابعة لوزارة الزراعة معروفين لدى المبحوثين الثلاث، ولوحظ جوّ من الترحاب عند زيارتهم، واعتيادهم على طبيعة أسئلتهم.

ولوحظ عند زيارة أراضي بعض المزارعين مع مفتاح المنطقة والذي يمتلك خبرة طويلة في أمراض المحاصيل وجود مرض في عدة محاصيل أهمّها البصل مع عدم معرفة المزارعين بذلك رغم اقتراب انتهاء الموسم؛ ما يعني أن محصولهم لهذا الموسم لن يكون كما المأمول إنتاجًا وجودةً. وعند سؤالهم عن الإرشاد الزراعي لم يعرف أي منهم ما إذا كان على أي جهة متابعة محاصيلهم وتنبيههم حول الأمراض المنتشرة وكيفية التعامل معها.

بالنسبة للتعويض عن أي تلف أو مرض يصيب المحصول أو الأرض، أجمع المبحوثون ما عدا مبحوثا واحدا على عدم حصولهم يومًا على أي تعويض، والكثير منهم لم يسمع بمن عوض يومًا.

ورغم شكوى المبحوثين من عدم وجود أي تنظيم للزراعة ودعواهم بأن هذا الإهمال من الجهات الحكومية المعنية مقصود حتى يعمل المزارع بالمجان فهو يتكلف كامل التكلفة ويبيع محصوله "ببلاش"، إلا أنهم انقسموا إلى قسمين:

قسم الملاك الكبار، يؤيدون عودة النمط الزراعي كونه كان حلاً مجدياً.

قسم مزارعي الحيازات الصغيرة، لا يؤيدون عودته كونه لم يكن مجديًا وقوانينه طبقت بشكل غير عادل.

إن عدم وجود جهة يستشيرها المزارع عند اختيار المحصول أدى ببعض المزارعين منهم 5 مبحوثين من العينة إلى إيجاد طرقهم الخاصة في اختيار ما سيزرعون، منها:

1. زيارة عدة شركات زراعية، وتجنب أكثر البذور بيعاً.
2. اختيار المحصول الذي فشل في الموسم السابق والذي سيتجنبه المزارعون.
3. اختيار محاصيل أساسية والاعتناء بها بالمواد العضوية لإنتاج نخب ممتاز لا يمكن الاستغناء عنه من خلال الرجوع للبذور الأصيلة مثل الشعير وإنتاج علف حيواني مليء بالبروتين.

ويظهر دور غياب النمط الزراعي في نتائج دراسة (الكرابلية،2007) "أن التذبذب الواسع في المساحات المزروعة بالمحاصيل الرئيسة في الأردن يعود إلى غياب النمط الزراعي والذي يهدف إلى تحديد المساحات المزروعة من المحاصيل المختلفة وصولاً للأمن الغذائي، هذا بالإضافة إلى تأثير عوامل رئيسة أخرى تؤثر في زراعة هذه المحاصيل والناتج منها، ومن هذه العوامل عدم توفر مياه الري بكميات كافية للمساحات المزروعة، والآفات الزراعية...".

فيما يتعلق بالجهات التي تنقل شكاوى المزارعين وأصواتهم أجاب جميع المبحوثين بما يفيد عدم وجود أي جهة تقوم بهذا الدور.

وعن اتحاد المزارعين ودوره في الحصول على تعويض لهم عن الكوارث الطبيعية التي تتلف المحاصيل، جاءت إجاباتهم جميعاً بأنه لا وجود لأي دور له ولا لما يربطهم به، وتكررت جمل من قبيل "شو يعني تعويض؟"، "ما بنعرف اتحاد المزارعين" كثيراً أثناء هذه الدراسة.

وحول الجمعيات التعاونية أجاب 13 مبحوثا بمشاركتهم بجمعيات تعاونية مختلفة، وتوزعت تجاربهم في هذه الجمعيات كالتالي:

- جميع الجمعيات للمزارعين الأردنيين توقفت بسبب قضايا فساد مالي، مما يبعد أيّ محاولات قريبة لإنشاء مثل هذه التعاونيات إلا تعاونية منتجي الجزر والتي وجدت الدراسة توجها قويا لديها نحو إنشاء تعاونية لكنها لم تؤسس بعد، ويعتمد أصحابها على وجود المزارعين المصريين لنجاحها.
- جمعيات العائلات الباكستانية توقفت لسببين: عدم قبول المسؤولين ترخيصها رغم محاولاتهم، واختفاء النمط التكافلي بين العائلات الباكستانية تدريجياً وانكفاء كل عائلة على نفسها واستعانتها بالعمال المصرين عوضاً عن تكافلهم برغم حاجتهم كمزارعي الزراعات المكثفة للتكتل والتوحد أمام الضمّانين ليحموا تجارتهم من المخاسر الثقيلة.
- تعاونيات العمالة المصرية وهي تعمل بشكل فعال وتساعدهم على تحسين أوضاعهم .

ووجدت الدراسة شكلا من أشكال التجمع لعاملات زراعيات قد لا يسمى بجمعية تعاونية، يسعى للمطالبة بحقوقهنّ في الضمان الاجتماعي غير المشروط والتأمين الصحي، وتحصيل أجورهنّ المتأخرة، وهذا التجمع لم يأخذ إلى الآن شكلا واضحا، ثابتا ومؤسسيا، قادرا على الحشد لمطالبه دائماً، فهو ما زال بسيطاً ورخواً إلّا أنه نجح في زيادة الأجور اليومية للعاملات عن طريق تنظيم إضرابات بعد عام 2010.

أما باقي المبحوثين فأنكروا معرفتهم بأي جمعيات وأفادوا بعدم رغبتهم بإنشاء هكذا تجمعات.

نمط الحياة

بالنسبة للتغيرات في نمط حياة المزارعين والمنطقة الزراعية، تشترك إجابات 32 مبحوثا بأنها مميزة للزراعة كطابع حياة من ملبس ومونة ومسكن وتربية الماشية وزراعة القمح وما يأتي معه من قيم التكافل بين الحصادين والملاك.

ويرى الملاك الكبار أن تغير نمط الحياة تركز في ثلاثة أمور:

1. تغير أدوارهم كقادة للمجتمع الزراعي، فالانتقال من المحاصصة إلى الضمان إلى بيع جزء كبير من الأرض، وتحول شكل العلاقة بينهم من ملاك كبار يشكلون طبقة واحدة تراعي مصالح بعضها إلى أفراد متفرقين تتوزع الأرض بينهم؛ فمنهم من باع ومنهم من ضمّن ومنهم تركها بورًا. غيابهم عن المنطقة فلم تعد هناك بيوت عامرة بتجمع المزارعين ومناقشة حال المواسم والوضع الزراعي معهم، ما نزع الحماية الاقتصادية عن المزارعين ليقفوا وحيدين أمام سوق لا يراعي الفروقات بين المستثمرين والمزارعين البسطاء.
2. تشييك المساحات الواسعة المبيعة لمستثمرين من خارج المنطقة، عوضًا عما اعتاد الأهالي من فتح هذه الأراضي وتركهم يستفيدون من خيرها، وتشغيلهم بها.
3. إحجام أهل المنطقة عن الزراعة وتوريثها لأبنائهم. فـ"زمان كانت الناس مندمجة بالأرض، طلع الجيل الجديد بالقميص والبنطلون الجينز والوظيفة... كيف بده تمشي معهم الزراعة"!
4. تورّط من أكمل الزراعة بالضمان في الإنتاج الكبير والزراعة الحديثة وتراكم الديون، ما أغرقهم في خسارات متتالية نتيجة قلة معرفتهم بهذه الزراعات التي دخلوها تقليدا لمستثمرين كبار متخصصين بها ومحتكرين للمعرفة.

5. هذا الانحدار أدى إلى تغير مفاهيم بنيوية عند أهل المنطقة، فقد لجأ بعض المزارعين للتجارة مع العدو ومنافسة الأخ على الضفة الأخرى في سوقه!

ويرى مزارعو الحيازات الصغيرة والعمال الزراعيون أن تغير نمط الحياة تركز في عدة أمور:

1. تراجع قيم مهمة مثل التكافل كما ذكر سابقا عند العائلات الباكستانية المعروفة بتكافلها، والعائلات السورية اشتكت من ذلك، فإن أصيب أحد أبنائهم ولم يستطع العمل يقوم والده بتكفل مصاريفه دون مساعدة من باقي الأسر.
2. اختفاء مظاهر الفزعة و(التفقيد) بحسب تعبير مبحوثة من كبار العمر وهي آخر من يقوم بالتفقيد حتى وقت قريب، إذ كانت تخبز الخبز الطازج على الطريق ليأكل منه المزارعون الخارجون إلى مزارعهم، والتفقيد أيضا هو تفقد الجارات بعضهنّ سعيا لقضاء الحوائج، لكن كبر العمر ووفاة الحاج حالت دون استمرارها بذلك، وهي لم تورّث هذا الأمر لبناتها أو زوجات أبنائها بسبب وظائفهم واختلاف نمط الحياة.
3. التحول من تأمين المونة بالمبادلة إلى الشراء، بسبب اختفاء القمح والشعير، وانحدار وضع تربية الماشية وكل ما يحيط من طقوس.
4. انكفاء الأبناء عن العمل الزراعي حتى أيام عطلهم، فلم يعودوا يرغبون بالعمل المتعب المجهد باحثين عن الراحة أو قضاء معظم الوقت في الدراسة المدرسية والجامعية، وقليل هم من أبدوا رغبتهم بالعمل مع أهاليهم.
5. تعدد مظاهر الاستهلاك من بيوت حجرية وأعراس بمصاريف مرتفعة، وأسواق كبيرة واحتياجات متعددة أساسية وكمالة، مقترنة بطلبات الأبناء الكثيرة متأثرين بمواقع التواصل، فلم تعد لبسة واحدة أو حقيبة مدرسية بسيطة تكفي، ولوحظ في كل المنازل التي تم زيارتها في هذه الدراسة وجود المكيفات واستخدام أدوات كهربائية متعددة، وعند سؤال المبحوثين عن قدرتهم عن الاستغناء عنها أجابوا جميعهم بالنفي.

توضح إحدى السيدات في المجموعة النسائية سبب الاستعانة بعامل مصري عوضًا عن "أولادنا" بقولها: "المصري بشتغل كلشي واللي بتقدمله اياه بوكله، أولادنا لأ، مصروف دخانه بمصروف المصري، طلعات وفوتات ولبس ويما جوزيني وبيت، بطلت العرسان زي زمان عمرلهم غرفتين، لا هسا بده بيت كامل"!

6. عمل النساء كعاملات زراعيات في حين تعطل أزواج الكثير منهنّ عن العمل نظرًا لندرة العمل الزراعي للرجال قد غيّر في نمط حياتهنّ، فهنّ أبناء مجتمع لم يعتد عمل المرأة دونًا عن الرجل وكونها المسؤول عن مصروف البيت بما فيها مصروف تدخين الزوج!

اضطرارهنّ للعمل ليس فقط كعاملات زراعيات بل كعاملات في مصانع في سحاب جعلهن بحاجة إلى حضانات وصفنها بـ "تربي ابنك عنك وانت تدوري مصروف البيت."

لوحظ أن معظم أطفال المزارعين الأردنيين يطلبون السكريات ويلعبون في الأجهزة الحديثة معظم الوقت، وأبناء العائلة الباكستانية كذلك.

بينما قامت 4 عائلات بتقديم ضيافة بسيطة عبارة عن كأس شاي ولم يشاهد في هذه الدراسة ما يدل على انسياقهم نحو النمط الاستهلاكي، بل كل ما لاحظته يدل على محاولتهم الاكتفاء والتكيف مع ظروفهم قدر الإمكان، 3 من هذه العائلات هي عائلات زراعية تعمل في الأرض مع أبنائها وبناتها ولا تستخدم أيًّا من العمالة، والعائلة الأخيرة هي العائلة السورية.

وتمتاز إحدى هذه العائلات ببيوت الطوب البسيطة والشوادر الجاهزة للترحال في حال غيّروا الأرض التي يزرعونها، امتلاكهم الماشية بأعداد كبيرة جدا، تخصيص جزء من الأرض لزراعة الشعير لإنتاج العلف، اعتياد النساء فيها على هذا العمل ومشاركتهم الواضحة في إدارته وضبط الاستهلاك على أقل المستويات، للتكيف مع ظروفهم.

سألت إحدى فتيات العائلة ما إذا كانت تودّ تغيير هذه الحياة والعيش كقريناتها في بيوت حجرية بنمط حديث، أجابت بالنفي فهي تحب هذه الحياة ببساطتها.

إلا أن أبناءهم الشباب قد وظفوا بالفعل في وظائف عسكرية وهم يعملون مع أهلهم.

وبالنسبة لليافعين أفادت إحدى سيدات العائلة بأنهم متطلبون، وبعد النقاش حول مستقبلهم فالعائلة ترغب بتدريسهم في الجامعات وأنهم لا يبدون مانعا من ترك الزراعة لاحقا والبحث عن مهن صناعية مجدية أكثر.

كما لوحظ أن أطفالهم يرتدون الملابس البسيطة وطوال فترة المقابلة لم يذهبوا لمشاهدة التلفاز ولم يطلبوا الأجهزة الحديثة للعب، وكانت تسليتهم الوحيدة ملاحقة الحمام والدجاج، وعندما أنهوا اللعب طلبوا كأسا من الشاي.

أما العائلات السورية، فهي تختار المزارع الواسعة التي تتسع لخيمهم شتاءً ويتوجهون نحو المفرق صيفًا، لا يوجد لديهم أي من مظاهر الاستهلاك، يعمل جميع أفراد العائلة في المزرعة، وتعمل الفتيات غير المتزوجات خارج المزرعة في أراضٍ أخرى، وبعضهن في مصانع التمور.

وهي بذلك لديها احتمالية التحول لاحقًا من العمل بأجر إلى العمل الزراعي الحر كسابقاتها من العمالة الباكستاية العائلية والعمالة المصرية التعاونية .

ورغم ظروف حياتهم الصعبة جدا، إلا أنهم يرون في الزراعة فرصة جيدة للاستقرار، خصوصًا فتيات العائلة واللاتي تعبن من الترحال.

النتائج

التغيرات في وارد وموارد وتقنيات الإنتاج الزراعي

1. وجدت الدراسة أن 46% من العينة تركوا مهنة الزراعة بسبب عدم جدواها وتراكم الديون وغلاء مدخلات إنتاجها.
2. اختلف وارد الزراعة بشكل ملحوظ بعد العام 1991 حتى صار ملموسًا لدى جميع المزارعين في العام 2000، ويجمع المبحوثون أن السبب الأبرز هو اختلاف نوعية المياه وشح كميتها، ما أدى إلى انخفاض خصوبة الأرض وقلة إنتاجها بشكل ملحوظ. ورغم ازدهار الزراعة للمتوسعين فيها والمستثمرين بعد ال2004، إلا أن الانحدار بسبب ظروف التصدير وغلاء مواد الإنتاج بعد ال2012 هدد الغارقين في وحل الديون والبورصة.
3. يتحمل المزارع تكاليف الإنتاج وحيدًا بما يشمل كل الضرائب في الشراء والبيع، ويتكلف الخسارات الدائمة مما يُعظم دينه ذا الفائدة الكبيرة، ويختار محصوله دون إرشاد، ويجابه قلة جودة منتجه بسبب الأمراض والظروف الجوية دون توعية أو تعويض عادل، ويتعامل مع شركات المضاربة والسلوكات المكرّسة الخارجة عن القانون بدون حماية رقابية كافية.
4. في الوقت الذي يخسر فيه المزارع خسارات متتالية، يتكبد المستهلك أسعارا مضاعفة لتلك المبيعة في الحسبة، وذلك بسبب القطاع الاقتصادي المستحدث المتمثل بمؤسسات المضاربة في السوق إذ تفصل بين المزارع والمستهلك.
5. لجأ العديد من المزارعين للتجارة بشكل مباشر مع "الكيان الصهيوني"، الأمر الذي يعد تغيرًا بنيويًا عند أهل المنطقة، إذ إنهم مدركون لخطورة الأمر، ولكونهم منافسين لإخوانهم على الضفة الأخرى.
6. الاستغناء عن إنتاج البذور الأصيلة أدى إلى انقراض بعضها كأنواع من القمح والشعير وبعض الخضار؛ ما أحوج المزارعين للبذور الهجينة بسعر مرتفع من شركات متعددة الجنسيات، ما قد يهدد الأمن الغذائي عند حدوث أي تغير في سياساتها.
7. نتيجةً للاستخدام المكثف للمبيدات الحشرية، توصلت الدراسة لاضمحلال مهنة تربية النحل، رغم خصوبة المنطقة وملاءمتها لها.

وتتفق هذه النتيجة مع ما ميز به مياسو نمط الإنتاج الرأسمالي في الزراعة، وهو الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج على حساب الملكية المشاعية، واستخدام القيمة التبادلية عوضًا عن القيمة الاستعمالية التي كانت تميز الأنماط ما قبل الرأسمالية (Meillassoux,1980).

التغيرات في العلاقات ما بين الجهات الحكومية والجمعيات التعاونية والقطاع الزراعي.

1. وجدت الدراسة أن رغم مصالح طبقة مزارعي الحيازات الصغيرة المشتركة إلا أنها لم تجد أي طريقة فعالة لتجمع جهودها وتحصل على حقوقها. فقد وجدت الدراسة انحدارًا في دور اتحاد المزارعين والجمعيات التعاونية. ومقارنةً بدور اتحاد المزارعين في منتصف الثمانينيات فقد انحدر تقييمه لدى المزارعين بشكل ملحوظ، ففي دراسة (موسى، 1991) "صرح معظم المزارعين بنسبة 83.2% أن الاتحاد كان مفيدًا أو مفيدًا نوعًا ما، في حين أن أقل من الخُمس بنسبة 16.8% شعروا أن الاتحاد كان غير مفيد".

يتفق التطور بانخراط مزارعي الدباب في التعاونيات بشكل جزئي مع النتيجة التي خلص إليها (أبو حرب، 2016) من أن دور الجمعيات التعاونية الزراعية إيجابي ولكنه محدود الفعالية في خدمة المزارعين ولم يحقق مؤشرات التنمية".

2. توصلت الدراسة إلى أن التمويل الكافي ليس هو الحل للقضاء على المشاكل الزراعية، إذ إن زيادة الإنتاجية لا تقف على شرط التمويل الكافي فقط بل مشروطة أيضا بوجود جمعيات تعاونية داعمة للمزارع. ومما يؤكد على أهمية عودة التعاونيات، ما أورده (Anbar, 1983) عن دورها في تنمية الغور الأوسط في السبعينات كمصدر كثير الاستخدام للإمدادات الزراعية من قبل أعضائها، عن طريق الإمدادات التي وصلت لمئات الدنانير في ذلك الوقت كل عام، والائتمانات قصيرة الأجل، والقروض الآمنة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتيجة تختلف مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة (منا، 2000) من أن التمويل الكافي هو الحل للقضاء على المشاكل الزراعية، إذ يتضح من الجداول التي قدمتها في النتيجة دور الجمعيات التعاونية وليس التمويل، بل إنها وضمن العينة التي درستها وضحت خطورة وقوف المزارع وحيدًا في مواجهة مخاطر الزراعة كيلا يضحي مطلوبًا من قبل الشركة الممولة، إذن فزيادة الإنتاجية لا تقف على شرط التمويل الكافي فقط بل مشروطة أيضا بوجود جمعيات تعاونية داعمة للمزارع.

3. توصلت الدراسة إلى تطورات في أوضاع العمالة الزراعية، إذ تتوقع تطور أحد تجمعات العمالة النسائية لشكل تعاوني، ما قد يؤدي لاحقا إلى حصول العاملات الزراعيات على بعض حقوقهن من حماية اجتماعية وأجور عادلة.

في ظل عدم قدرة الدولة على إيجاد حلول جذرية لمشكلة عقود العمالة، تتوقع هذه الدراسة تجاوز تداعيات هذا الوضع لاستعانة مزارعي المنطقة بالعمالة السورية بشكل مكثف في ظل عزوف العمالة المحلية، والتي تتطلب توفير خيم وماء وكهرباء، ولن تكون قادرة على أداء المهام الصعبة الموكولة للعمالة المصرية، ما سيضطرها للعمل فوق طاقتها والاستعانة بأطفال العائلة، وعمالة الأطفال السوريين تهدد بحرمانهم من التعليم. تتوقع هذه الدراسة

احتمالية تحول العمالة السورية لاحقًا من العمل بأجر إلى العمل الزراعي الحر كسابقاتها من العمالة الباكستاية العائلية والعمالة المصرية التعاونية.

وتتوقع الدراسة أن طبقة العمال الوافدين بأجر ستكون موجودة في أوسع المساحات والمبيعة لمستثمرين أو لشركات زراعية، وهم بدون عائلات أو أقارب، وبذلك تتحول المنطقة من نسيج اجتماعي زراعي، إلى شكل من أشكال الإنتاج الاقتصادي في المصانع.

ويتوافق هذا النمط للإنتاج مع ما طرحه كل من كاوتسكي (Banaji, 1980) و (Tarawneh, 2013) من صعود أشكال جديدة لا تمت للزراعة بصلة أو كما يعبر عنها كاوتسكي بقوله: إن" مساحة كبيرة من الأرض في ظل الإنتاج الزراعي الكبير، يصبح الطابع الرأسمالي لها أمرًا مسلمًا به على نحو متزايد؛ وازدياد التأجير والرهن، وتصنيع الزراعة – هذه هي العناصر التي تمهد الأرض لإضفاء طابع اجتماعي جديد على الإنتاج الزراعي".

التغيرات في نمط الحياة الفلاحي

1. توصلت الدراسة إلى وجود تحول جلي من نمط إنتاج الكفاف إلى نمط إنتاج السوق أو من ريعية الإقطاع إلى ريعية الدولة ثم إلى ريعية السوق العالمي، فلم تعد الزراعة كطابع حياة وما يتعلق بها من مظاهر كملبس ومونة وتربية الماشية وزراعة القمح وطقوسه الخاصة من تجمع الـ(حصادين) وعائلاتهم، فزعة المزارعين وعدم حاجتهم لأي أيدٍ عاملة بأجر، بيوت الطوب البسيطة، التكافل الذي ساد العلاقات سواء في الطبقة الواحدة (مالك كبير- مالك كبير) (مزارع بسيط – مزارع بسيط) أو بين طبقتين (مالك كبير- مزارع بسيط) ما جعله علامة مميزة للمجتمع التراحمي، مجتمع استقبل النازحين من احتلال العدو وشاركهم موارده أرضه وماءه ومراعيه.
2. توصلت الدراسة إلى تشوه أنماط الإنتاج الفلاحية، فاضمحلت المحاصصة ولم تعد الزراعة العائلية خالصةً إذ شابتها أدوات الرأسمالية من منافسة موسعة في السوق واعتماد على العمالة واستخدام للتقنيات الحديثة، وسحب الدولة لدورها كوسيط بين المزارع والسوق وفرضها الضرائب على مدخلات الإنتاج، ورفعها للحماية عن المزارعين التزاما باتفاقية التجارة الحرة وانسجامًا مع نظام العولمة. مما أحوج المزارع البسيط لمراكمة رأس المال لضمان الأرض، تدريس الأبناء، دفع أجور العمال، والمنافسة منفردًا بشروط غير عادلة في سوق التجارة الحرة.

ويتفق ماسبق مع كاوتسكي بقوله:" من العبث الظن أن جانبًا في المجتمع يتطور في اتجاه والجانب الآخر في الاتجاه المضاد، ففي الواقع الفعلي يتخذ التطور الاجتماعي في الزراعة نفس الاتجاه الذي تتخذه الصناعة".(Banaji، 1980)

3. توصلت الدراسة من خلال الجولات لأكثر من موسم وتتبع الأراضي الزراعية أن النسبة الأكبر من الأراضي المبيعة لمستثمرين من خارج الغور معروفين أو (مجهولين) مشيكة ومتروكة بوراً.

ويتفق ذلك مع الأرقام المقدمة من دائرة الإحصاء في التعدادات الزراعية 2007 و 2017، إذ تشير البيانات إلى أن الحائزين الزراعيين لأقل من 10 دونمات والذين يشكلون ما نسبته 74.1% من أعداد الحائزين لعام 2017؛ لا تتجاوز مجموع مساحة حيازاتهم 3.8 % من إجمالي مساحة الحيازات الزراعية، وبالمقابل فإن 0.7% من كبار الحائزين الزراعيين تتجاوز مساحة حيازاتهم 41.5% من إجمالي مساحة الحيازات الزراعية، مما يشير إلى تركز معظم الأرض الزراعية في أراضي عدد قليل من الملاك، ويذكر أن متوسط حجم الحيازة الزراعية عام 2017 ينخفض بنسبة 19.6% عن متوسطه عام 2007. (ملخص التعداد الزراعي، 2017)

4. تستنتج الدراسة أن طبقة مزارعي الحيازات الصغيرة سواءً كانوا ملاكًا أو مستأجرين هي الأكثر قابلية للضغط وللانكماش.
5. تتوقع الدراسة أن قدرة الزراعة على الاستمرار كطابع حياة وكمهنة أساسية مساوية لنسبة المزارعين القادرين على التكيف من العينة وعددهم (7) مزارعين أي ما يعادل 13.7%، بقدرتهم على التكيف والاستمرار بالعمل العائلي أو التعاونيات وتخفيض المصاريف الاستهلاكية وتقنين استخدام التقنيات الحديثة والعمالة بأجر. فالأمر لا يتعلق بالتكيف مع طرق الزراعة الحديثة والتوسع في الزراعة بل بضبط الاستهلاك وتقنين مستلزمات الزراعة.

يبرز الجدول(2) تحليل قدرة مزارعي الحيازات الصغيرة على التكيف والاستمرارية:

جدول(2): قدرة المبحوثين على الاستمرار بالزراعة كطابع حياة وكمهنة أساسية

رمز المبحوث	ما زال يعمل	زراعة عائلية بالكامل	زراعة عائلية مع العمالة بأجر	تحول من زراعة عائلية إلى زراعة بالعمالة بالكامل	ضبط المصاريف الاستهلاكية	الزراعة بدون اللجوء للدين إلا قليلا	لا تتراكم عليه ديون كبيرة	تقنين تكاليف الزراعة الحديثة	أرضه غير مهددة بالتعدي العمراني	النمط
(8)	1	1			1	1	1	1		1
(10)	1		1		1		1		1	1
(11)	1			1						3
(18)	1		1		1		1	1	1	1
(21)	1	1			1		1		1	1
(22)	1			1						3
(25)	1		1		1		1	1		1
(26)	1	1				1		1		2
(27)	1	1				1		1	1	2
(35)	1			1						3
(39)	1			1		1	1	1	1	2
(41)	1			1	1	1	1	1	1	1
(42)	1			1			1			3
(44)	1			1						3
(46)	1		1		1					2
(48)	1		1		1	1	1	1		1
(49)	1		1			1	1	1		2
(51)	1	1				1	1	1		2
(50)	0	1			1	1		1	1	1

ملاحظات على الجدول:

1. المبحوثان (18, 25) من عائلة واحدة، والمبحوثان (,27, 26) من عائلة واحدة.

2. تم إضافة المبحوث (50) رغم أنه ترك الزراعة هو وعائلته، إلا أن تربية الماشية تعد مصدر دخله الوحيد، وما يزال محافظًا عليها كنمط حياة.

تحليل النمط:

(1) نمط الصمود: يعتمد على الزراعة العائلية، وتكييف الزراعة وفقًا للموارد المتاحة، وتجنب الديون معتمدًا على مبدأ "أزرع قدر إمكانياتي"، والمنافسة في السوق المحلي معتمدا على جودة منتجه المرتفعة.

(2) نمط التراجع التدريجي: يتسم باعتبار الزراعة مهنة غير أساسية، وزراعة مساحات أقل من 5 دونم مهددة بالعمران، والرغبة بالتوقف عن الزراعة عند نمو أشجار الحمضيات.

(3) نمط الزراعة المكثفة غير المستدامة: الاعتماد على التوسع في الزراعة المكثفة رغم تراكم الديون الكبيرة، بلا تقنين للمصاريف أو توريث للمهنة. مما يجعل استمراريتهم غير مضمونة.

يتفق ذلك مع ما توصل إليه كاوتسكي من أن التفوق التكنيكي للإنتاج الكبير يتفوق على الإنتاج الصغير. إذ إن استقرار الإنتاج الصغير في الزراعة لا يرتكز على الترشيد التكنيكي، بل على واقع أن الفلاحين ذوي الحيازات الصغيرة يعملون عملاً أكثر مشقة من العمال بالأجر ويختزلون ضروريات حياتهم إلى مستوى أدنى من هؤلاء العمال (Banaji، 1980).

الخلاصة

تؤكد نتائج هذه الدراسة أن قانون الإصلاح الزراعي الذي وعد بتوزيع أفضل للأراضي حافظ على تفوق الحيازات الكبيرة في أيدي نسبة قليلة من خارج المنطقة يغلقون حيازاتهم على العمال الوافدين أو يتركونها بلا استغلال زراعي. وأن اتفاقيات المياه والتي وعدت بازدهار اقتصادي كانت السبب الأبرز لبدء انحدار الوضع الزراعي مع عدم توفير مياه حلوة مناسبة للري. وانسجام الدولة مع نظام العولمة بسحب كل مؤسسة داعمة للمزارع وتطويرها للقوانين بما لا يتناسب مع مزارعي الحيازات الصغيرة ترك منتجي العملة الصعبة من المزارعين وحيدين دون خيارات إلا بيع الأراضي أو ترك الزراعة أو التجارة مع الكيان الصهيوني، أو الاستمرار في مواجهة السوق العالمي وبعلاقات تعاقدية لا يمكنهم الصمود أمامه ضمن ظروفهم. فيما قد يعدّ "إهمال للقطاع الريفي".

التوصيات

1. دعم المزارعين بتشجيعهم على إنشاء جمعيات تعاونية محلية لتحل محل الوسطاء، وتوفير معدات زراعية حديثة، وتأمين الأعلاف والبذار والأسمدة بأسعار مناسبة.
2. تطوير البحوث العلمية لحل مشاكل المحاصيل وتوفير قنوات تواصل مع المزارعين.
3. إنشاء جهة مختصة لتسعير المنتجات الزراعية بعد الرجوع للمزارعين.
4. تقييد دور اتحاد المزارعين في الاستيراد وتفعيل قنوات تواصل موثوقة معهم.
5. منح قروض بفائدة منخفضة لمعالجة تراكم الديون.
6. تفعيل صندوق المخاطر ليشمل جميع المزارعين.

المصادروالمراجع

أبوحرب، س. (2016). *مساهمة الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الريفية – دراسة حالة في إقليم الشمال من المملكة الأردنية الهاشمية*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جرش، الأردن.

أبوسيف، س. (1998). *التنمية الريفية المتكاملة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الريف اليمني*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، اليمن.

الزيادات، أ. (2011). *أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الريفية*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

حواري، ن. (2017). *رأس المال الاجتماعي وتأثيره على التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية في الضفة الغربية*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

دائرة الإحصاءات العامة. (2017). *التعداد الزراعي الأردني (ملخص)*. الأردن: دائرة الإحصاءات العامة.

سارانتاكوس، س. (2017). *البحث الاجتماعي*. (ط1). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

الكرابلية، ع. (2007). *تحليل إحصاءات الثروة الحيوانية والنباتية وعلاقتهما بالأمن الغذائي في الأردن*. الأردن: دائرة الإحصاءات العامة.

المنا، أ. (2000). *التمويل الزراعي وأثره في التنمية الريفية*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية:السودان.

موسى، ع. (1991). الاحتياجات الاتصالية لاتحاد مزارعي الغور في الأردن(1984). *مجلة أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية"*، 7 (3)، 9-31.

جريدة الدستور الأردنية. (2018). في جريدة الدستور. من موقع https://www.addustour.com/articles/994541

References

Anbar, A. (1983). *Socio-economic aspects of the East Ghor Canal Project, Jordan* (Unpublished Doctoral dissertation). University of Southampton, UK.

Banaji, J. (1980). Summary of selected parts of Kautsky's *The agrarian question*. In *The articulation of modes of production* (pp. 46–92). London: Routledge & Kegan Paul.

Fitzgerald, F. T. (1983). Sociologies of development. In *Neo-Marxist theories of development* (pp. 12–28). New York, NY: St. Martin's Press.

Meillassoux, C. (1980). From reproduction to production. In *The articulation of modes of production* (pp. 189–201). London: Routledge & Kegan Paul.

Tarawneh, M. (2013). *Rural capitalist development in the Jordan Valley: The case of Deir Alla* (1st ed.). Leiden, Netherlands: Sidestone Press.